الاعم تسلسل بل في الاخص ومنها نفي التركيب اي وجوب الوجود يدل على نفي التركيب بمعانيه اي التركيب من الاجزاء العقلية كالتركيب من الجنس والفصل والتركيب بحسب اجزاء الوجود كتركيب الجسم من الهيولى والصورة وذلك لما عرفت ان كل مركب ممكن ومنها نفي الضد اي وجوب الوجود يدل على انه لا ضد له لان الضد يقال عند الجمهور لمساو في القوة ممانع وكل ما سوى الله تع مخلوق له والمخلوق لا يساوي الخالق في القوة ولا يمانعه بل هو مقهور تحته ويقال في العرف الخاص لمشارك في الموضوع معاقب والاول لانه تع لا يكون في موضوع فلا ضد له بوجه ومنها نفي التحيز اي وجوب الوجود يدل على ان الواجب لا يكون في حيز لان ما هو متحيز اما جسم او جسماني وكل منهما ممكن ومنها نفي الحلول اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى لا يحل في شيء لان المعقول من الحلول قيام موجود بموجود على سبيل التبعية بشرط امتناع قيامه بذاته ويمتنع الحلول بهذا المعنى على الله تع وذهب بعض المتصوفة على انه تعالى يحل في العارفين والنصارى الى حلوله في عيسى عليه السلم فان ارادوا بالحلول هذا المعنى فباطل وان ارادوا به غير ذلك فلا يمكن نفيه واثباته الا بعد تصور معناه ومنها نفي الاتحاد اي وجوب الوجود يدل على نفي الاتحاد وقد عرفت امتناع اتحاد الشيئين مطلقا وقالت النصارى اتحدت الاقانيم الثلاثة الاب والابن وروح القدس واتحد ناسوت المسيح واللاهوت وقال بعض المتصوفة اذا انتهى العارف نهاية مراتبه انتفى هويته وصار الموجود هو الله تعالى وحده وهذه المرتبة هي الفناء في التوحيد فان كان المراد بالاتحاد ما ذكرنا فلا شك انه باطل وان كان المراد به غيره فلا يمكن نفيه الا بعد تصور ما هو المراد ومنها نفي الجهة اي وجوب الوجود يدل على انه تع لا يكون في جهة لان ما هو في جهة جسم او جسماني وكل منهما ممكن ومنها نفي حلول الحوادث اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى لا يكون محلا للحوادث لان حدوث الحوادث فيه يدل على تغيره وانفعاله وذلك ينافي الوجوب الذاتي ولان المقتضي لذلك الحادث ان كان ذاته لم يكن حادثا وان كان غيره يلزم الافتقار ولانه ان كان صفة نقص استحال اتصاف ذاته بها وان كان صفة كمال امتنع خلوه عنها ومنها نفي الحاجة اي وجوب الوجود يدل على انه تع لا يكون محتاجا الى محل لا في ذاته ولا في صفة حقيقية ممكنة من ذاته مثل شكل او حرارة وصفة لها اضافة كالعلم او عالمية او قدرة او قادرية فهو ممكن ومنها نفي الالم

مطلقا

مطلقا اي وجوب الوجود يدل على نفي انه تعالى لا الم له اصلا لان الالم ادراك المنافي من حيث هو مناف والله تع ممتنع عن ان يكون منافيا لما له المبدأ او منافيا لسبب اذ المبدأ الا يستحيل على الله تع واما اللذة التي هي من توابع المزاج فلا شك انه [illegible] واما اللذة التي هي ادراك الكمال من حيث هو كمال فلا شك انها حاصلة لله تع وعدم اذن الشرع باطلاق لفظ الملتذ لا يدل على نفي معنى اللذة عليه ومنها نفي المعاني والاحوال والصفات الزائدة في الاعيان من مذهب الشيخ اي ابي الحسن الاشعري ان لله تع معاني قائمة بذات الله تع هي العلم والقدرة والارادة والحيوة والادراك والكلام والسمع والبصر وغيرها من الصفات التي هي تقتضي القادرية والعالمية والحية وغيرها من الاوصاف ومن مذهب ابي هاشم ان لله تع احوالا مثل العالمية والقادرية وغيرها والحال لا تعلم ولكن تعلم الذات عليها ومن مذهب طائفة من المعتزلة ان لله تع صفات زائدة في الاعيان واحتج المصنف على هذه الامور بان وجوب الوجود دال على نفيها وذلك لان هذه الامور ان كانت واجبة لذواتها يلزم تعدد الواجب وقد ابطلناه وان كانت ممكنة لذواتها فالموجب لها ان كان هو ذات واجب الوجود لزم ان يكون الواجب المطلق قابلا فاعلا وهو باطل او غيره فيلزم افتقار الواجب الى غيره ولان وجوب الوجود يقتضي الاستغناء عن كل شيء فيما له فلا يكون مفتقرا في العالمية الى علم غيره وكذلك في سائر الصفات وانما قيد الصفات بكونها زائدة في الاعيان لانه تع متصف بصفات لكن تكون تلك الصفات عين الذات بالحقيقة ومغايرة لها بالاعتبار قال والرؤية وسؤال موسى لقومه والنظر لا يدل على الرؤية مع قبوله التاويل وتعليق الرؤية باستقرار المتحرك لا يدل على الامكان واشتراك المعلولات لا يدل على اشتراك العلل مع منع التعليل والحصر اقول قوله والرؤية عطف على المذكورات قبله اي وجوب الوجود يدل على نفي رؤيته تعالى اختلفوا في انه هل يصح ان يكون مرئيا ام لا فقالت الاشاعرة نعم والباقون لا واختاره المصنف والدليل عليه انه مجرد لانه واجب الوجود والمجرد لا يصح ان يكون مرئيا لان ما يصح ان يكون مرئيا يصح ان يكون في جهة وحيز ولا شيء من المجرد كذلك استدل الاشعرية بالعقل والنقل اما العقل فهو اية حكايته عن موسى رب ارني انظر اليك ووجه الاستدلال بالاية ان موسى سال الرؤية فلو لم تكن الرؤية جائزة لكان سؤال موسى جهلا او عبثا ولا يجوز ان ينسب الجهل والعبث الى الانبياء اجاب عنه بان سؤال موسى لاجل قومه والذي يدل على ذلك قوله

Copyright @ King Saud University